س– فيما يتعلق باتفاقية التجارة الحرة: ما سبب عدم توقيع الولايات المتحدة الأمريكية والكويت عليها؟ وهل ستستفيد اسرائيل من هذه الاتفاقية .. وإن كانت ستستفيد فما هي أوجه الاستفادة؟

ج– لدنيا مع اسرائيل اتفاقية تجارة حرة منفصلة. وقد تم الانتهاء منها بشكل كامل في 1994،1995، ومع ذلك فإن الاتفاقية قد استغرقت حوالي خمسة عشر عاماً من التفاوض. والآن، تعمل كل من الكويت والولايات المتحدة في ظل الاتفاقية الاطارية الحالية للتجارة والاستثمار(TiFA) وهيئة تنشيط التجارة الأمريكية، وهي السلطة التي منحها الكونغرس الأمريكي للقسم التنفيدي بالخارجية الأمريكية والتي بموجبها يتم التفاوض لإبرام الإتفاقيات التجارية بما في ذلك إتفافية التجارة الحرة، وقد انتهت هذه السلطة في الاول من يوليو 2007 ولم يتم تجديدها. لذا، فإننا لانمتلك الصلاحيات القانونية التي تؤهلنا لمواصلة التفاوض لإبرام اتفاقية تجارة حرة في الوقت الراهن. لكننا لا يزال لدينا الاتفاقية الاطارية الحالية للتجارة والاستثمار كما لا يزال هناك بعض القضايا التي نحتاج إلى معالجتها والتي منها على سبيل المثال تشريعات حقوق الملكية الفكرية التي لاتزال غير ملائمة.

س : ما هي الاعتراضات الرئيسية التي أبداها الوفد الكويتي؟

ج– أعتقد أن الكويت مهتمة بتوقيع اتفاق التجارة الحرة ؛ كما هو الحال مع معظم البلدان. وتحصل هذه الإعتراضات عندما يتم التفاوض في قطاعات معينة. لكن ما أريد أن أقوله هو أننا لا نملك سلطة التفاوض لإبرام هذه الاتفاقيات. فقد انتهت هذه السلطة قبل ثلاث سنوات ولم يقم الكونغرس بتجديدها.

س : هل ينطبق ذلك الأمر على الكويت فقط؟

ج– لا، بل ينطبق ذلك على جميع الدول، فنحن، بوصفنا جزءً من القسم التنفيذي من الحكومة، ليس لدينا سلطة من الكونغرس للتفاوض لإبرام هذه الاتفاقات في الوقت الراهن. لقد انتهت تلك السلطة. وعندما كانت موجودة تم التوصل إلى اتفاقيات وتم اتمامها. فعلى سبيل المثال تربطنا مع البحرين اتفاقية تجارة حرة، ونفس الشئ مع الأردن

س : كل هذه الدول تربطها علاقات جيدة مع اسرائيل.

ج : لا ، لا يوجد أي ارتباط بين هذا وذاك. وهذا ما أردت الإشارة إليه. لقد استغرق التفاوض لإبرام وإكمال اتفاقية التجارة الحره بين إسرائيل والولايات المتحدة حوالي 15 عام أو أكثر. لماذا؟ لأن اتفاقيات التجارة الحرة قد لا تحظى بشعبية في بعض الأحيان لدى الكونغرس. أنا لا أريد أن أتحدث عن الكونغرس، ولكن إذا كنت في بلد تمر بفترة من التوتر الاقتصادي والتوتر في الرأي العام – فلابد وقتها من الرجوع إلى البرلمان تلك الدولة كما يجب العودة أيضاً إلى برلماننا – في ظل ذلك الظروف، لن يكون الوقت مناسبا للبحث والتوصل إلى اتفاقية تجارة حرة مع البلدان الأخرى . لقد انتهت سلطتنا في التفاوض حول هذا الأمر، لكن ما يمكنني أن أؤكده لكم جميعاً أن هذا الأمر ليس له أي صله بإقامة هذه الدول علاقات مع إسرائيل لأننا لدينا العديد من اتفاقيات التجارة الحرة.

لقد عملت في مكتب الأردن.... وكان ذلك الاتفاق لتحفيز اقتصاداتها وغيرها من الامور، وكنا نمتلك في ذلك الوقت سلطة التفاوض كما أن اتفاقية التجارة الحرة مع البحرين لا علاقة لها (باسرائيل). البحرين لاتقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل. كما لا اعتقد أن قطر لديها اتفاقية تجارة حرة. وأن الحديث عن تلك العلاقة محض كذب. فالأمر برمته يتعلق بالإلتزام بلوائح حقوق الملكية الفكرية، والكثير من القضايا التجارية الأخرى التي يتعين الوفاء بها في جميع القطاعات في الكويت وغيرها في دول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما عندما يتعلق الأمر بقطاع النفط والغاز حيث أن الكويت لم تفتح بعد هذين القطاعين بحرية.

أنا لا أريد الخوض في التفاصيل لأن كل هذه هي مجرد أمور افتراضية. وهي أمور يجب أن تخضع للتفاوض. والآن، هناك حظر دستوري في الكويت على وجود شركات النفط الدولية للتنقيب في المنابع، الأمر الذي يقف حجر عثرة أمام أي مفاوضات للتجارة الحرة لأن ذلك يعني انفصالاً جزئيا.حتى مع وجود كل ذلك الأمور، فإننا لا نملك حالياً سلطة للتفاوض التي يمنحها لنا الكونغرس. وبموجب الدستور الأمريكي، يتعين على الكونغرس الموافقة على جميع المعاهدات وكذلك منح السلطة لإبرام تلك المعاهدات الأمر الذي لم يعد لدينا الآن. لكن اذا تم تجديده، وسنعود إليكم وسندفعكم لإجراء تغييرات أخرى.

س : كيف تنظر الشركات الأمريكية للإقتصاد الكويتي بما عليه من إيجابيات وسلبيات؟

ج : هناك مخاوف، واعتقد انني سلطت الضوء على بعضها في وقت سابق. منذ وصولي إلى الكويت قبل عامين تقريباً ، لقد أشار العديد من رجال وسيدات الأعمال الكويتيين أثناء محادثتي معهم إلى الحاجة لإحداث إصلاح اقتصادي ولاسيما وأن الكويتيين معروفين بأنهم أصحاب مشاريع ناجحة عبر التاريخ--قبل اكتشاف النفط. فقد كانت الأعمال التجارية منتشرة في الكويت وكانت بالفعل معجزة لافتة في هذا البلد حتى قبل اكتشاف النفط وصيد اللؤلؤ والأسماك والعمل في التمور ما قبل العام 1930 – والآن فأنتم لديكم مجموعة من التجار النشطاء جداً والمؤثرين على نحو متزايد.

لماذا؟ لأنهم كانوا يأخذون ما هو موجود في البلدان المجاورة ويتاجرون فيه مع الآخرين. أمر في غاية الإبداع. فكلمة "رجل اعمال" تعني الكويتي. واعتقد انهم اشتهروا بأنهم من أذكى التجار وأكثر رجال الأعمال موهبة. لقد جرت التجارة في حياتهم مجرى الدم في العروق. ثم جاء بعد ذلك اكتشاف النفط، الذي اتهمه العديد من الكويتيين بأنه شوه اقتصادهم لأنه افقد أصحاب المشاريع حافزهم.

في حقيقة الحال، كان يمكن أن تحتل الكويت مكانة عظيمة أكبر بكثير مما هي عليه إذا حافظت على ذلك الحافز. بالطبع ، لا يزال التجار الكويتيين رائعين ، ومرة أخرى، يجب أن تفتخر الكويت بأنها تحتل المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي في الاستثمار والتطوير في الدول الأخرى . لقد استثمرت الكويت في السنوات الخمس أو الست الماضية أكثر من 36 مليار دولار في الدول الأخرى. أكثر من 7 مليارات دولار في الأردن وحدها. وهي واحدة من أكبر المستثمرين في

مصر. لدرجة أنها ساهمت في تحفيز الاقتصادات الأخرى. ولكنها في الفترة ذاتها، اجتذبت الكويت أقل من 600 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. هل الكويت في حاجة إلى رأس المال؟ ليس بالضرورة، لكن الكويت تحتاج إلى التنمية، وإتاحة الفرص لتنمية مواردها البشرية من أجل مستقبل شبابها وأسواقها الداخلية. على أية حال، أعتقد أن هذا ما يبحث عنه قادة الكويت ويتطلعون إلى رؤيته، لكن كيف يمكن تحقيق ذلك؟ كيف يمكننا جذب الأعمال التجارية التي تخلق أيضا فرص الأخرى، وتوفر فرص للموارد البشرية، وفرص للعمل وفرص للتنويع الاقتصادي بحيث لا يعتمد الاقتصاد بشكل كلي على النفط والاستثمار فيه؟ كما كنتم بهذا القدر من الإجادة، فأنتم متميزون في الاستثمار. لقد كانت لدينا علاقات طويلة ومثمرة للغاية مع الهيئة العامة للاستثمار، المسؤولة عن إدارة صندوق أموال أجيال المستقبل.لقد أفادت آخر التقارير بأن الهيئة العامة للاستثمار أعربت عن نيتها في الاستثمار في الاكتتاب العام وأنها قررت المشاركة في اكتتاب شركة «اي اي جي» الامريكية في آسيا. إذا صحت هذه الأخبار فإنني أدرك أن ذلك سيؤسس لعلاقة طويلة ومثمرة لنا مع الهيئة العامة للاستثمار. لكن مع ذلك، هناك مجال للنمو داخل الكويت، بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية الكبيرة المتاحة في الخارج.

إن ما يريده الشعب الكويتي أن تحتل الكويت موقعاً ريادياً في عموم منطقة الخليج ليس فقط على المستوى السياسي كما كانت عليه دوماً بفضل ديموقراطيتها الناشطة، وصحافتها الحية، بالرغم من عدم دقتها احيانا، ونظام الديوانية. فكل هذه أمور عظيمة لكن كما قال لي بعض الاشخاص" لا نريد ان نكون مثل دبي، ولكننا نريد أن نكون أكثر حركة". في الحقيقة فإنكم تمتلكون كافة مقومات النجاح، فلديكم البنية التحتية والموارد البشرية. لديكم كل الوسائل المؤهلة لتحقيق ذلك مثل قلة عدد السكان وارتفاع الدخل ومستوى التعليم العالي الى جانب ارتفاع معدل الالمام بالقراءة والكتابة والذي بلغ 5ر94 بالمائة وهي نسبة مميزة في الخليج. كل ذلك ادوات متاحة امام الكويت فكل ما تحتاجنه هو توظيفها.

فيما يتعلق بتيسير ممارسة أنشطة الأعمال، هناك مشاكل في بعض الأحيان. بالطبع ، بالنسبة لنا ، وأعتقد أن قضية المشروع المشترك "كي داو" » ترك أثراً سلبياً وسبب مشكلة بالنسبة للمستثمرين الذين يتطلعون للمجيء الى الكويت، اذ أنها كانت استثماراً ضخماً. وقد كان البعض يعتبر أن هذه الصفقة ستنقل الكويت الى مرتبة عالمياً بوجود ذراع الابحاث والتطوير الخاص بالشركة. فبعد فترة سنتين من التفاوض الطويلة والمضنية انتهى كل شيء وفشلت الصفقة. وقد سارعت السعودية لالتقاط هذه الفرصة فوراً ولتعزيز شراكتها في قطاع البتروكيماويات.لذا فإن الاميركيين بحاجة لتجاوز تلك المسألة من الناحية السيكولوجية، وهم يتساءلون دوماً : ماذا حدث في هذه الصفقة؟ ماذا حصل مع مصفاة تكرير النفط؟وكيف يمكن تفادي حصول أمر مماثل مرة أخرى؟.أعتقد ، مرة أخرى ،إننا نرى فرصا أخرى في صندوق التنمية حيث يوجد بعض الفرص الاستثمارية الكبيرة والرائعة ليس فقط في قطاع النفط ولكن أيضا في البنية التحتية، ومرفأ الحاويات في جزيرة بوبيان. لقد أقر البرلمان مؤخراً مشروع قانون الخصخصة وقانون هيئة سوق المال الذي يجعل من اقامة الاعمال أكثر شفافية. لكن الكثيرون شككوا فيما اذا كان قانون الخصخصة سيجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك لأنه طالما ان الحكومة تتمتع بحق الرفض (سواء من خلال البرلمان أو غيره) فان الشركات في بعض الأحيان – سواء في

الولايات المتحدة أو في أي مكان آخر– عندما ترى حماية قوية للموظفين بما لا يكفل لها المرونة فان في ذلك بعض الاشكالية". .كما ذكرت سابقاً، أن تشريعات حقوق الملكية الفكرية لا تتوافق مع قوانين منظمة التجارة العالمية. ونحن نرى أن القوة في تشريعات حقوق الملكية الفكرية قد تساهم في تطوير الصناعات المحلية هنا التي تعتمد على الملكية الفكرية.

إن أحد التحديات التي يواجهها الكويتيون وغيرهم في الكويت، هو طول الاجراءات التي تخضع لها المناقصات الخاصة بالمشاريع الحكومية، كما أن الفوز بمناقصة ما لا يضمن الاحتفاظ بها في معظم الاحيان. فكلنا على علم بالمناقصات التي تم إلغائها وتم إعادة طرحها مرة أخرى بعد أن ارتفعت أصوات المعترضين عليها، ومن الواضح انه لو كان هناك مخالفات في طريقة ترسية هذه العطاءات، فان للحكومة دور وواجب في حماية أموال الناس، وهو على الاطلاق، حق من حقوق الحكومة هنا. ولكن بغياب كل ذلك، ومع اعادة طرح الكثير من العطاءات والمناقصات لمشروع ما، عندها تبدأ الشركات بالتساؤل عن مدى نزاهة اجراءات المناقصات وقد يذهبون للاستثمار في مكان آخر وبالتأكيد هذا ليس من مصلحة الكويت على المدى الطويل أن يتردد بين الناس «أننا لا نثق في اجراءات العطاءات والمناقصات في الكويت...فها هي تفتح وتغلق في الكثير من الاحيان"

س : لقد تحدثنا عدة مرات حول هذه العملية، عن النزاهة المنقوصة، الإجراءات المطولة لتقديم العطاءات، وفشل لجنة المناقصات إرساء المناقصة على المناقص الذي قدم اقل **سعر.**

ج : دائماً ما تكون هناك اعتبارات أخري غير السعر الأقل. فالإدارة الأمريكية لا تذهب دائماً إلى السعر الأقل، حيث يوجد قضايا وعناصر أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار مثل الجودة، أو الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات أو التسهيلات المطروح في إطار العقد. ولكن، مرة أخرى، ما يسهل الأمر على الشركات الأجنبية أو غيرها من الشركات أن تتم العملية بشفافية. وان تتم كل هذه الإجراءات في مكان واحد. انظروا إلى ما أقدمت عليه المملكة العربية السعودية لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بتسهيل الإجراءات على الشركات بالذهاب إلى مكان واحد، والحصول على كافة التصاريح، والمعلومات الخاصة بالعطاء ودراسات الجدوى، وكل الأمور المتعلقة. فتبسيط هذه العملية يجنبك السير في متاهة وعلى غير هدى محاولاً التعرف على كيفية التعامل هنا. إن ما نريده هو تسهيل وتيسير القيام بالأعمال التجارية لأننا نعتقد أنها ستعود بالنفع على الكويت وكذلك الشركات الأمريكية التي ستشجعهم على المجئ والاستفادة من الاجراءات المبسطة. معظم الاستفسارات التي نتلقاها من الشركات الأمريكية عند فشلهم في معرفة الخطوة التالية هي عن الجهة التي يجب الذهاب إليها أو مخاطبتها أو كيفية الوصول إلى تلك النقطة. مرة أخرى ، لابد أن يثق الناس في إجراءات طرح المناقصة.

س : هل كان إلغاء مشروعي المصفاة الرابعة و داو كيميكال في صالح الكويت في ذلك الوقت؟

ج : هذا القرار متروك لحكومة الكويت. لقد أصبنا بخيبة أمل من تلك القرارات لأننا كنا نعتقد أن تلك المشاريع كانت جيدة ويتم تنفيذها مع شركات أمريكية جيدة يمكن الاعتماد عليها وهو من شأنه أن يجلب الكثير من القيمة المضافة إلى الكويت من وجهة نظرنا. أعتقد – بل أعرف– أن الكويتين في مؤسسة البترول الكويتية KPC وفي شركة الصناعات البتروكيماوية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية KPIC وفي الشركات الكويتية يعتقدون ذلك أيضاً. وهؤلاء الكويتيون الذين تفاوضوا في هذه الصفقات، اعتقدوا أنها كانت لخير البلاد. وفيما يتعلق "كيه ـــــ داو» k-Dow ، لقد ذهبت الصفقة الى المملكة العربية السعودية وعقدت شراكة كبيرة. اسمحوا لي أن أقول أن حكومة الكويت قالت وأعتقد أن ما قالته صحيحا، أن لديها علاقة إستراتيجية مع شركة داو وأنها لن تغامر بهذه العلاقة كلها وايكويت، إحدى الشركات الفرعية **داو** كيميكال ، نموذجاً مفيدا للجميع في كلا الجانبين.

مرة أخرى، هذه مشاريع كبرى، وأنا لا أتحدث عن مثل هذه المشاريع الضخمة. نحن نتحدث هنا عن كيفية الحصول على المشاريع والقيام بأعمال تجارية بما يحقق المنفعة المتبادلة والتنمية المستدامة وتحسين البنية التحتية في الكويت ، والارتقاء بمستوى الرعاية الصحية ، والطرق ، وتنويع الاقتصاد مع خلق فرص تعليمية وغيرها من الفرص، والمساعدة أيضاً على إعطاء فرص أخرى للشركات الأمريكية. لأننا نعتقد أن الشركات الأميركية هي جيدة. واعتقد أيضاً–كما قال لي العديد من الكويتيين – أن الكويتيون يشعرون بالراحة في ممارسة أنشطة أعمالهم التجارية معنا لأننا شفافين للغاية في الطريقة التي نؤدي بها أعمالنا. لدينا الكثير من القواعد التي تحكم إدارتنا للأعمالنا، وأحيانا نشعر إلى حد ما بأننا لا نحصل على كافة المزايا بسبب القيود التي تضعها حكومتنا عند تأديتنا للأعمالنا لأننا نأخذ تلك القيود على محمل الجد.

س : ماذا عن أجيليتي في الولايات المتحدة؟

ج : أنا لا أريد التعليق على أجيليتي لأن القضية لا تزال مستمرة. وأعتقد أنها قضية محددة للغاية حيث هنالك عقد يقدر بعدة مليارات من الدولارات. وتستند القضية التي تنظر حالياً أمام المحاكم بشأن مزاعم بوجود مخالفات في العقد. هذا شيء مختلف تماماً. ومن الواضح أن أجيليتي كانت قادرة على الدخول في عطاءات والحصول على مناقصات من حكومة الولايات المتحدة. وهناك العديد من الشركات الكويتية التي حصلت على مناقصات وعقود من حكومة الولايات المتحدة لدعم المهام العسكرية وغيرها من المهام. يمكنكم أن تسألوهم عن مدى رضاهم. لقد أوضحت تقديراتنا السابقة أن وجود الولايات المتحدة العسكري وحده هنا يولد أكثر من 6 مليار دولار في مجال الأعمال التجارية في الكويت سنويا من خلال الدعم اللوجستي أو الطعام أو أشياء أخرى.

س– ماذا عن العقوبات الأمريكية على إيران ولاسيما أن الكويت تجاور إيران والعراق جغرافياً... هل سيؤثر ذلك على تطلع الكويت لأن تكون مركزاً لإعادة التصدير مثل دبي؟.

ج– تتأثر دبي حالياً بهذه العقوبات لكن في الحقيقة فإن نسبة التجارة الايرانية في الكويت لا تمثل نسبة كبيرة على أي حال. وفقاً لتقديراتنا وللتقديرات الايرانية فإن حجم التبادل التجاري الايراني مع الامارات يتراوح مابين 12 و14 مليار دولار، في حين أن هذا الرقم ينخفض الى أقل من 0.5 مليار دولار مع الكويت. ومن الواضح، أن هذه العقوبات سيكون لها

مردود، غير أن الكويت إحدى الدول الأعضاء بالأمم المتحدة وتؤيد فرض العقوبات على النظام الايراني التي تستهدف بحرص القطاع المصرفي وقطاعات الأخرى. يتعين على المختصين تقييم تكاليف تلك العقوبات ومقارنتها بالفوائد الإقتصادية والسياسية. أما فيما يتعلق بحجم الضرر الذي سيتكبده الإقتصاد الكويتي بسبب القيود المفروضة على المصارف الايرانية، أنا لست متأكدة من ذلك لأنني لا أعرف مدى وحجم المعاملات المصرفية البينية على أي حال. فأنا لا أمتلك الأرقام التي تتناول ما إذا كان هناك تصدير بين ايران والكويت، لكن يمكنكم بالتأكيد الرجوع إلى حكومتكم وسؤالها عن ذلك.

لدي شعور بأن البرلمان في الكويت ليس مستاءً من فرض العقوبات على ايران وذلك لدفعها بالقيام بما هو صواب في ما يخص برنامجها النووي، أو ما هو مشتبه به لغياب الشفافية الايرانية حول هذا الموضوع. مما لا شك فيه أن لهذه لعقوبات أثرا وقد وضعت لتكون لها أثرا في الاصل. وقد وضعت بعناية لكي لا تستهدف الحياة المعيشية اليومية للشعب الايراني وانما لدفع الحكومة الايرانية لاعادة النظر في موقفها. كما نعرف جميعاً أن السيولة هي المحرك الرئيسي للاقتصاد، وعندما تجمد الحسابات المصرفية يوازي قيادة سيارة جنرال موتورز من دون تغيير الزيت كل 2000 ميل.

(سؤال غير مسموع)

نعم ، توجد مشكلة في ذلك ، أليس كذلك؟ اعتقد انهم اشتروا أيضاً اليورو. واتخذوا بعض القرارات. ومع ذلك لابد من عدم التقليل من أهمية وقدرة الدولار الامريكي على التعافي، فالولايات المتحدة لا تزال تملك اقتصاداً ضخماً وقوياً بالرغم من أنه يعاني من بعض المشاكل، الا أنه لا يزال في بدايته وليس في نهايته،كما أنه لا يزال يشكل 27 في المئة من حجم الاقتصاد العالمي، أعني أننا نحركه ومحركه سواء رضينا أم أبينا.

على المستوى العراقي، أعتقد أن العراق لا تزال تشكل فرصة مهمة للاقتصاد الكويتي كما كانت دائماً وآمل يعود ذلك قريباً. فأنا أؤمن أن الكويت تشكل « انزيما اقتصاديا طبيعيا للعراق.. فاذا كان لدى العراق رغبة حقيقية لفتح ابواب التجارة فان الكويت تعد شريكاً ممتازاً له لما تتمتع به من اتصالات ووسائل". بينما كان العراق يعاني من العقوبات، كنتم تتمتعوت بتجارة حرة مع بقية دول العالم، فأنتم تعرفون السوق، وتعرفون السوق العراقي، وتعرفون الأسواق الأخرى. ستكون شراكة رائعة يمكن تحقيقها بمجرد تجاوز بعض المشاكل السياسة التي كانت موجودة في الماضي.

س: ما هي البلدان الأخرى في العالم التي يتأثر ميزان مدفوعاتها سلباً مع الولايات المتحدة، غير الصين؟

ج- أنا ، لست خبيرة اقتصادية لكن كما يبدو لي وكما أذكر أن لدينا أقل من 20 دولة يكون فيها الميزان التجاري في صالحنا، فنحن نصدر أكثر مما نستورد. إلا أننا مستوردين كبار فنحن نعتبر سوقاً ضخماً للعالم. وجزء من التحدي الذي

نواجه هو أننا كسولون جداً وراضون بامتلاكنا هذا السوق الضخم. ففي الولايات المتحدة، يوجد 310 مليون مستهلك. وفي مجال قطاع الأعمال في الولايات المتحدة تكون القرارات دائماً حول التوسع في ولاية أخرى، وليس في دول آخرى.

إن سبب بحثي في الولايات الخمسة التي سبق وأن ذكرتها هي أن تلك الولايات تقوم بأعمال تجارية بشكل كبير مع دول أجنبية في الخارج، ونعتقد أنها يمكنها أن تقدم الكثير وتضيف قيمة لخطة التنمية الكويتية التي يتم العمل فيها الآن. كما أن إقامة مثل هذا التعاون من شأنه أن يعمل على تعزيز علاقتنا. لأن عملي وهدفي الأول هنا هو الحفاظ على شراكتنا مع الكويت قوية ومتنامية. وفي اللحظة التي نتوقف فيها عن المضي قدماً، سنسقط تماماً كما هو الحال مع سمك القرش. فبمجرد التوقف عن الحركة يبدأ الركود والسقوط في دوامة البيروقراطية، أو الركود بسبب نمط التفكير الخاص، أو بسبب طبيعة العلاقة الدينامية بين البلدين.

ونحن نقدر هذه العلاقة. ذلك ، فهي ليست علاقة خاصة فحسب بل هي علاقة غير عادية ربطت بين الولايات المتحدة والكويت بعد التحرير. وفي العام المقبل، سنحتفل جنبا إلى جنب بالذكرى الخمسين لاستقلالنا. فالكويت تمثل أهمية لنا، تمثل أهمية لأنها تعمل بفاعلية وإعتدال وتلعب دوراً ايجابياً وتساهم في عملية السلام، والأمن الإقليمي، والأمن المالي في جميع أنحاء العالم بفضل شعبها المثقف الذي يمتلك مقومات الوعي التي تؤهله لفهم ما يدور من حوله. إن ما نحتاج إليه هو شركاء مثل هؤلاء في كل مكان.

س : تحدثتي عن المفاوضات المحلية ،المناقصات، هل ستطلعون الشركات الأمريكة على هذه المفاوضات؟

ج: لست في حاجة لإطلاعهم لأن مشروع "كي داو" تصدر عناوين الصحف في الولايات المتحدة كما أن شركة داو تقع في ولاية ميشيغان، وهي إحدى الولايات الأكثر تضرراً من جراء الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة

س : هل ينتابك الشعور بالقلق من أن تؤثر هذه المفاوضات على مهمتك؟

ج : لا ، أنا هنا لأشجع الناس على عدم التراجع فهناك فرص وفيرة . ونحن هنا للبحث عن تلك الفرص. في عمل مثل عملي، إن لم تكن متفائل بشكل عقلاني فلن تستطيع البقاء على قيد الحياة.

كم من السنين ونحن نعمل في نفس القضايا؟ لكن، هذه هي الحياة، يجب عليك ان تنظر إلى النصف الممتلئ من الكوب وأن تعمل على إكمال النصف الأخر لأنه ليس لديك خياراً آخر.

س– هل لديك هدف ترغبين في تحقيقه؟

ج– هدفي الشخصي هو معرفة كيف يمكننا أن نكون في مقدمة الجهود الكويتية الخاصة بالنظر الى بديل لتصحيح الأمور بيئيا، لأنني أعتقد أن الناس ينظرون إلينا من خلال منشور لا يحسن تمثيلنا كما أن الأمريكين يميلون أيضاً إلى رؤية

الكويت من خلال جهات نظر معينة تدور حول أن الكويت دولة منتجة للنفط. والكويت ترانا كدولة مستهلكة للنفط ودولة صناعية كبيرة. دعونا نظهر مدى المرونة والابداع التي نتمتع بها (الكويت والولايات المتحدة) .. فالولايات المتحدة تدرك أن الكويت تتمتع بنسبة كبيرة من الشباب المبدع المفعم بالديناميكية الذي يمكن للكويت أن تفخر به ..آمل ذلك. كما أرى دائما شباباً في كل الأوقات ما يجعلني أقول دائما ان الكويت تتمتع بمورد متجدد دائما هو شعبها .